مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: حكومة الدكتور حيدر العبادي: تحديات الاصلاح والفرص المتاحة
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7184
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حكومة الدكتور حيدر العبادي: تحديات الاصلاح والفرص المتاحة

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري(*)
ahmedalanbary@yahoo.com

الملخص:

تواجه حكومة الدكتور حيدر العبادي مجموعة من التحديات، في مقدمتها مكافحة الارهاب والقضاء عليه، وانخفاض أسعار النفط التي تشكل الجزء الأكبر من تمويل موازنة العراق السنوية، وما تتطلبه الحرب على الارهاب من تخصيصات مالية كبيرة، فضلاً عن تحديات أخرى. وقد أعلن السيد رئيس الوزراء في أكثر من مناسبة سعيه لاجراء اصلاحات من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق. غير ان هذا السعي تواجهه عدة تحديات، وهو ما يحاول بحثنا هذا تناولها، والبحث في الفرص المتاحة لحكومة الدكتور حيدر العبادي لتحقيق الاصلاحات. إن الرؤية التي يتبناها رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لمعالجة التحديات التي يعاني منها العراق إنما تتم بإجراء الاصلاحات في مختلف المجالات. ويمثل التغيير الوزاري جزء من الاصلاح ومقدمة له. غير ان حرية رئيس الوزراء ليست مطلقة بشأن اختيار الوزراء، إذ انه ملزم بالرجوع الى مجلس النواب لمنحهم، الثقة، وهو ما يوجب عليه التشاور مع الكتل السياسية بخصوص ترشيح الوزراء. وهو ما قد يشكل قيداً على رئيس الوزراء ويقوض من فرص تحقيق برنامجه الاصلاحي.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

- **المقدمة:**

رافق عملية تشكيل الحكومات في العراق منذ العام ٢٠٠٣ بعض التعقيدات التي تصاحب تشكيل كل حكومة من تلك الحكومات. وشهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ عملية سياسية ونظاماً سياسياً يتبنى الديمقراطية وآلياتها التي أشار اليها الدستور أساساً في تولي السلطة وتداولها بشكل سلمي. وتشكل نتائج الانتخابات أحد أهم المعايير في تحديد مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر الذي يكلف بتشكيل الحكومة، الى جانب شرط المقبولية للمرشح بتشكيل الحكومة من قبل الكتل السياسية، وهو شرط نتج عن اتفاق الكتل السياسية على مبدأ التوافق في تشكيل الحكومة. وقد حظي رئيس الوزراء الحالي الدكتور حيدر العبادي بتأييد داخلي وإقليمي ودولي. غير ان الأمر لا يتوقف على ذلك فقط، إذ ان التأييد الذي حظي به رئيس الوزراء مرهون بتوازنات دقيقة، قد تكون صعبة التحقيق بسبب مطالب الشركاء العديدة والمتقاطعة في بعضها، فضلاً عن مصالح القوى الإقليمية والدولية التي تحاول تحقيقها عبر التدخل في الشأن العراقي.

- **اشكالية البحث:**

تواجه حكومة الدكتور حيدر العبادي عدة تحديات، منها وأهمها مواجهة الارهاب والتنظيمات الارهابية والقضاء عليها، وفي مقدمتها تنظيم داعش الارهابي وتحرير كل الأرض العراقية من سيطرة هذه التنظيمات الارهابية، وتحدي الأزمة المالية التي يعاني منها العراق بسبب انخفاض أسعار النفط واعتماد موازنة البلاد في معظمها على الايرادات النفطية، فضلاً عن تحديي الفساد ونقص الخدمات. وما يزيد من تعقيد ايجاد الحلول لهذه التحديات هو ان البعض من الكتل السياسية هي السبب في وجود هذه التحديات وتقوض فرص ايجاد الحلول لها بسبب تمسكها برؤيتها لطريقة ادارة الدولة، ومفهوم الشراكة في الحكم، وتمسكها بمبدأ التوافق في اتخاذ القرارات. يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الأتية:

١- ماهي وسائل رئيس الوزراء في معالجة التحديات التي تواجه حكومته؟

٢- الى أي مدى يتمكن رئيس الوزراء من التوفيق بين تنفيذ رؤيته الاصلاحية والتفاهم مع الكتل السياسية؟

٣- ما هي فرص نجاح حكومة الدكتور حيدر العبادي في تجاوز التحديات التي تواجهها؟

فرضية البحث:

إن الرؤية التي يتبنها رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لمعالجة التحديات التي يعاني منها العراق إنما تتم بإجراء الاصلاحات في مختلف المجالات. ويمثل التغيير الوزاري جزء من الاصلاح ومقدمة له. غير ان حرية رئيس الوزراء ليست مطلقة بشأن اختيار الوزراء، إذ انه ملزم بالرجوع الى مجلس النواب لمنحهم الثقة، وهو ما يوجب عليه التشاور مع الكتل السياسية بخصوص ترشيح الوزراء. وهو ما قد يشكل قيداً على رئيس الوزراء ويقوض من فرص تحقيق برنامجه الاصلاحي.

المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العملية السياسية

أولاً – التحديات الداخلية:

يواجه العراق عدد من التحديات الداخلية التي أربكت الوضع السياسي والاقتصادي، والتي أثرت بدورها سلباً في عمل الحكومة من جهة قدرتها في اداء واجباتها المتعلقة بتوفير الخدمات الى المواطنين، ومكافحة حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين.

ومن تلك التحديات اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، إذ شهدت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان خلافات في عدد من القضايا، ومن أبرز القضايا التي أثيرت بشأنها الخلافات ما يتعلق بقضية تصدير نفط إقليم كردستان ونفط كركوك عبر الإقليم، وما نتج عنها من بعض الاشكاليات بشأن حصة الإقليم من موازنة الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦. وغيرها من القضايا المتعلقة بمسؤولية المنافذ الحدودية، ومطالب الإقليم بدفع رواتب البيشمركة وتسليحهم وغيرها من القضايا.

والتحدي الأخر يتمثل بحدود الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بخصوص ايجاد الحلول المناسبة للخلاف بشأن منح حكومات المحافظات الصلاحيات التي تطالب بها[١] والكفيلة بتمكينها من تحسين واقع محافظاتهم. وفي بعض الحالات أدى التأخير في منح المحافظات الصلاحيات التي تطالب بها الى مطالبتها بتشكيل الإقليم كما في حالة محافظة البصرة.

كما تشكل قضية مطالب بعض المحافظات بتشكيل إقليم أحدى التحديات الضاغطة على الحكومة الاتحادية. إذ أن معارضة الحكومة الاتحادية لتشكيل الأقاليم هو بسبب الظروف التي تمت المطالبة بها لإنشاء مثل تلك الأقاليم. إذ ان الخشية كونها مطالب لتكوين إقليم على أساس مذهبي، وهو ما لا يمكن قبوله كونه مقدمة للتقسيم، ويفضي لمزيد من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

وكان لحالة انعدام الثقة بين بعض الكتل السياسية، وتنافس البعض منها فيما بينها بشكل لا يراعي المصالح العامة وتفضيلها مصالحها الخاصة كان لها تأثيرها السلبي في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق[٢]، وتساعد في شيوع حالة من الفوضى، مما يسهم في اضعاف الحكومة الاتحادية ويؤثر في عملها.

ويعد الفساد أحد أخطر التحديات التي يعاني منها العراق، إذ ان الفساد يمثل السبب الرئيس في ما وصل اليه العراق من واقع غير مرضٍ، فضلاً عن كونه يؤثر سلباً في العملية السياسية والتجربة الديمقراطية التي يشهدها العراق منذ العام ٢٠٠٣.

ويمثل توفير الخدمات تحدي ضاغط على الحكومة، إذ ان المواطنين العراقيين طالما طالبوا وخرجوا في تظاهرات مطالبين فيها الحكومة بالعمل على توفير الخدمات، وبشكل خاص الكهرباء، التي تسببت نقص الخدمة فيها صيف العام ٢٠١٥ خروج المواطنين، بتظاهرات كبيرة كانت بدايتها في محافظة البصرة واستمرت بعدها ولمدة طويلة عصر كل جمعة في بغداد.

ومن أكثر التحديات خطورة على العملية السياسية منذ منتصف العام ٢٠١٤ تتمثل بـ:

١- تحدي تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على عدد من المحافظات بشكل كامل وعلى أجزاء من أخرى.

٢- انخفاض أسعار النفط لتهبط الى (٨٥%) عما كانت عليه قبل العام ٢٠١٤، أي ان ما دخل للعراق من ايرادات النفط لا يشكل سوى (١٥%) مما كانت عليه في سنوات سابقة[٣].

٣- المتطلبات المالية اللازمة لتأمين الحرب ضد الارهاب.

٤- تزامن التحديات الارهابية وما يتطلب مواجهتها من تخصيصات مالية مع انخفاض أسعار النفط إذ يشكل مورد النفط الجزء الأكبر من موارد العراق المالية.

وكان لتفضيل البعض من الكتل السياسية مصالحها الخاصة على المصالح العامة تأثيره الواضح في تعطيل عملية البناء، والاضرار بمصالح الشعب العراقي.

ثانياً – التحديات الإقليمية:

هناك نوعاً أخر من التحديات التي تواجه العملية السياسية في العراق، وتعرقل مسيرة التجربة الديمقراطية، وهي أهداف بعض دول الجوار الإقليمي. إذ انها في أغلبها متعارضة مع بعضها، والأهم من ذلك انها تتعارض مع المصلحة الوطنية العراقية، وهو ما أثر سلباً في الحياة السياسية العراقية.

وتعد السياسات التي انتهجتها الدول المجاورة للعراق من أكثر التحديات خطورة وتهديداً لأمن العراق وسلامة مواطنيه، بسبب الأهداف التي تتبناها والتي تتعارض مع الأهداف العراقية. وتشكل سياسات بعض الدول العربية الرافضة للمعادلة السياسية التي انتجتها التجربة الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ أكثر التحديات خطراً على العراق. وهذه

الدول اعتمدت وسائل عديدة لتحقيق أهدافها ومخططاتها في العراق، والتي تتعارض مع أهداف الشعب العراقي.

فما حصل من تغيير في العراق في العام ٢٠٠٣ وعملية سياسية تحتكم الى وسائل الديمقراطية في تولي الحكم وتداول السلطة، والعمل على انجاز التحول الديمقراطي، لم يحظ بتأييد واستحسان العديد من دول المنطقة. فكثير منها ترى فيه انه لا يخدم مصالحها، كما ترى فيه تهديداً لها، كون التغيير الايجابي في العراق ممكن أن يمتد اليها، وهي أنظمة لا ترحب بالديمقراطية[٤]، لاسيما تلك التي تحكمها عوائل تحتكر السلطة منذ عقود من الزمن.

وشكلت الأحداث التي شهدتها عدد من الدول العربية مطلع العقد الثاني من القرن الحالي تحديات أمنية وسياسية للعراق، لاسيما الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ وتطوراتها. إذ انعكست طبيعة الأحداث والتغييرات التي رافقتها على الوضع الداخلي في العراق، وزاد من خطورة التحديات التي يتعرض لها العراق وتعقيدها.

وتعد المؤتمرات التي عقدت في بعض الدول، لاسيما دول الجوار، وتحت رعايتها، والتي تم توجيه الدعوة فيها الى أشخاص مطلوبين الى القضاء العراقي، محاولة منها لإشاعة الفوضى في البلاد، سعياً منها لإفشال العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق[٥]، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر الدوحة أيلول ٢٠١٥، ومؤتمر جنيف شباط ٢٠١٧، ومؤتمر اسطنبول آذار ٢٠١٧، وغيرها من المؤتمرات.

المبحث الثاني: تشكيل حكومة ٢٠١٤

أفرز الواقع السياسي العراقي بعد الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤ توجهات جديدة للتعامل مع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات. وتلك التوجهات لا تأخذ بنتائج الانتخابات التي تحدد نسب مشاركة الكتل السياسية وفقاً لحجومها الانتخابية فقط، بل تشترط الجمع بين النتائج المتحققة وبين " المقبولية الوطنية "، والتي يراد منها أن يكون الشخص المرشح لرئاسة مجلس الوزراء مقبولاً من قبل الكتل الرئيسة الممثلة لمكونات الشعب العراقي. وهو ما تطلب البحث عن مرشح يحظى بقبول الكتل السياسية، وفي الوقت نفسه

يجب أن يكون من التحالف الوطني بعده الكتلة البرلمانية الأكبر. وتوافرت الشروط المطلوبة في الدكتور حيدر العبادي، الذي حصل على تأييد التحالف الوطني، ومن ثم تأييد الكتل الأخرى.

تشكلت حكومة الدكتور حيدر العبادي بعد أن تم تكليفه من قبل رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في شهر آب ٢٠١٤[٦]. وبحسب الدستور العراقي يكلف رئيس الجمهورية[٧] مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر لتشكيل الحكومة، فقد قدم التحالف الوطني الى رئيس الجمهورية مرشحه الدكتور حيدر العبادي لتشكيل الحكومة. وضمن المدة الدستورية البالغة (٣٠) ثلاثون يوماً[٨] تمكن رئيس الوزراء من عرض أعضاء حكومته على البرلمان لنيل الثقة. وهو ما تم فعلاً في ٩ أيلول ٢٠١٤، باستثناء عدد من الوزارات لحسم مرشحيها بالاتفاق مع الكتل السياسية، ومنها وزارتي الداخلية والدفاع، والتي استكملت فيما بعد بتسمية وزراء لها.

غير أن تشكيل الحكومة يمثل البداية لمرحلة قادمة أمدها (٤) سنوات، ينتظر منها العراقيون أن تحقق لهم العديد من الانجازات. وهذه الحكومة كأي حكومة أخرى لها فرص نجاح، وتحديات.

أولاً – فرص نجاح الحكومة:

ثمة عدد من الفرص التي يمكن عدها عوامل مساعدة لنجاح حكومة الدكتور حيدر العبادي، ومنها:

١- التأييد الكبير من الكتل السياسية لتولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الحكومة، سواء من كتل التحالف الوطني أم من الكتل السياسية الأخرى.
٢- التأييد الدولي والإقليمي لتكليف الدكتور حيدر العبادي، وهو ما يمكن أن يسهم في انفتاح دول محيط العراق الإقليمي عليه، ودول العالم عموماً.

غير أن الأمر لا يجوز تصويره على أن الفشل في تحسين علاقات العراق الإقليمية بسبب الجانب العراقي. فعدد غير قليل من الدول العربية اتخذت موقفاً معادياً من العراق

وتجربته الديمقراطية بعد العام ٢٠٠٣. ورغم محاولات العراق العديدة للانفتاح على تلك الدول الا انها لم تتجاوب مع المبادرات العراقية، وأصرت على مواقفها المقاطعة للعراق بدون وجه حق. والبعض منها لم تبعث أي مسؤول لزيارة العراق رغم الزيارات العديدة لمسؤولين عراقيين الى تلك الدول.

٣- الخطر الارهابي الذي يتعرض له العراق والمتمثل بشكل أساسي بتنظيم داعش الارهابي، وغيرها من التنظيمات الارهابية التي تتوافق مع توجهات داعش. إذ أن هذا الخطر يوجب على الجميع التوحد في مواجهته، والعمل كفريق واحد.

كما تعزز وثيقة الاتفاق السياسي الذي تم التوقيع عليها من قبل الكتل السياسية لتشكيل حكومة الدكتور حيدر العبادي ٢٠١٤، الفرص الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي. فالوثيقة تضمنت اتفاق الكتل السياسية على اعتماد الدستور كقاعدة أساسية للمرحلة القادمة. ولهذا اتفق على " الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون انتقائية، وحل جميع الخلافات والمشاكل العالقة على أساسه باعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين ". كما تضمنت الوثيقة الاتفاق على عدد من المبادئ الأساسية التي من شأنها أن تعزز فرص نجاح حكومة الدكتور العبادي في حال الالتزام بها، منها[٩]:

١- تشكيل حكومة وطنية تمثل الجميع، تعمل كفريق واحد على أساس مبدأي الشراكة الحقيقة، والمسؤولية التضامنية، وتمارس اعمالها وفق الصلاحيات الدستورية والقانونية.

٢- التزام كل من الحكومة والكتل السياسية المشكلة لها بالعمل على ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، وبث روح السلم الأهلي، وذلك من خلال احراز التقدم في مشروع المصالحة الوطنية.

٣- أكدت القوى السياسية التي شاركت في الحكومة على ضرورة وقوفهم جميعاً صفاً واحداً في التصدي للإرهاب ومكافحته، وتحرير كل الأراضي العراقية التي يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي.

٤- محاربة الفساد المالي والاداري.

٥- تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وبين حكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية للمحافظات غير المرتبطة بإقليم من جهة أخرى، وفق ما جاء به الدستور وقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣.

٦- التزام الكتل السياسية المشتركة في الحكومة بحل الخلافات المتعلقة بقضية استخراج وتصدير النفط.

٧- ايجاد الحلول المناسبة لقضية كركوك والمناطق المتنازع عليها، وفق المادة (١٤٠) من الدستور، وبما يعمل على حفظ السلم الأهلي والتوافق لمكونات تلك المناطق.

غير ان كل ما تقدم لم يمض، في جزء منه، كما خطط له واتفق عليه، إذ ان المساعي الحكومية ممثلة برئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي اعترضتها عدد من التحديات، وقوضت فرص نجاحها.

ثانياً – التحديات التي تعترض نجاح الحكومة:

رغم وجود عدد من الفرص التي من الممكن أن تسهم في نجاح حكومة الدكتور حيدر العبادي، فان عدد من القضايا التي لم يتم حلها وتجاوزها شكلت تحديات لحكومته، ومنها:

١- القضايا الخلافية مع حكومة إقليم كردستان، التي تتعلق بقضايا رئيسة منها:

أ- قضية النفط، بشقيها الأول المتعلقة مطالبة الحكومة الاتحادية بتولي كل ما يتعلق بإنتاج النفط وبيعه من قبلها، والثاني المتعلق بالكمية التي يفترض انتاجها وتصديرها من حقول النفط بالإقليم.

وفي كل الأحوال يجب أن تُمكن الحكومة الاتحادية من التصرف بكل الكميات المنتجة في الإقليم، كما هي مَكنتها على جميع الحقول النفطية في محافظة البصرة وغيرها من المحافظات العراقية الأخرى، على أساس أن النفط العراقي هو ملك لجميع العراقيين.

ب- قضية المناطق " المتنازع عليها "، سواء كان بتحديدها أم ما يتعلق بتطبيق المادة (١٤٠).

ت- قضية رواتب وتسليح البيشمركة.

٢- كما أن من التحديات الأخرى هي مطالب بعض الكتل السياسية المتعلقة بقضايا عديدة منها:

أ- المطالبة بإقرار قانون العفو العام.

ب- المطالبة بدور في القرار الأمني، وعدم اقتصاره على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء بعده القائد العام للقوات المسلحة.

ت- مطلب تشريع قانون الحرس الوطني لكل محافظة وأن يكون تحت سيطرتها وليس سيطرة الحكومة الاتحادية.

ث- فضلاً عن عدد من القضايا الأخرى.

وهي قضايا شائكة وفيها من التعقيد الشيء الكثير بسبب:

١- المطالبة من قبل البعض بامتيازات وحقوق خارج اطار الدستور والقانون، والاصرار على التمسك بها.

٢- تقديم البعض سقوفاً تفاوضية عالية جداً وغير ممكنة التطبيق.

٣- هناك من ليس لديه الرغبة الحقيقية في حل تلك القضايا لتوظيفها انتخابياً.

ولهذا عملت بعض الكتل السياسية لتحقيق مصالحها وكل ما يمكنها من تحقيقها بوسائل عدة منها:

١- ممارسة الضغط من البعض على رئيس الوزراء لحمله على الاستجابة لمطالبهم قبالة تأييدهم لتوجهاته ودعم حكومته في البرلمان.

٢- التهديد من البعض بالانسحاب من الحكومة في حال عدم الاستجابة لما يعتقدونه حقوقاً لهم.

وفقاً لما تقدم، فان الأمر يتوقف على قدرة الأطراف في التوصل الى حلول للقضايا العالقة بينهم. فمن جهة على الدكتور حيدر العبادي بوصفه رئيساً للوزراء، وكذلك التحالف الوطني بوصفه الكتلة الأكبر والقادر على تحقيق الأغلبية داخل البرلمان للتصويت على القوانين وتمريرها، التعامل مع المطالب وفق ما نص عليه الدستور والقوانين النافذة، وبما يحقق مصالح الشعب العراقي. أما تلك التي تتطلب تعديلاً دستورياً فيجب التعامل معها عبر تعديل الدستور حصراً ، وكما تم الاتفاق عليه في " وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤ " ، وليس عبر التوافقات السياسية، أو ترحيلها.

وبعد مرور نحو عام ونصف على حكومته أعلن الدكتور حيدر العبادي عن توجهه لإجراء تعديل وزاري يأتي ضمن عملية الاصلاح التي يتبناها. وهذا التغيير يتضمن تشكيل حكومة تكنوقراط، في محاولة للنهوض بالواقع العراقي، لاسيما في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق، سواء على مستوى:

١- التهديدات الارهابية التي تطلب التصدي لها وهزيمتها جهوداً كبيرة.
٢- التحديات الاقتصادية بعد هبوط أسعار النفط الى مستويات متدنية قياساً بما وصل اليه في المدة السابقة لهبوطه بعد منتصف العام ٢٠١٤.
٣- الفساد الذي لا يقل خطورة عن التحديات الأخرى، وهو بالتأكيد أهمها من جهة الأولويات الواجب تحديدها، باعتبار ان أية معالجة لأي تحدي لن تكون مجدية مع وجود الفساد.

وجاء اعلان السيد رئيس الوزراء العراقي عن هذا التوجه بعد أن وصل الوضع العراقي الى حالة غير مرضية، وتزايد عدم الرضى الشعبي عن الاداء الحكومي، وكذلك عدم رضى المرجعية الدينية في العراق عن اداء الحكومة. وقد أوضحت المرجعية الدينية عن عدم رضاها عن خطوات الحكومة الاصلاحية.

ثالثاً – الاصلاحات الحكومية وتشكيل حكومة التكنوقراط:

شهد العراق في عدد من محافظاته في الوسط والجنوب، تظاهرات شعبية كبيرة، تمحورت طلباتها حول تحسين الخدمات ومحاسبة المفسدين بشكل رئيس، فضلاً عن طلبات أخرى لإصلاح الوضع وبما يضمن تجاوز التحديات الكبيرة التي يتعرض لها العراق. وتعد آفة الفساد وانعدام المهنية وتفضيل المصالح الخاصة على المصالح العامة الأسباب الرئيسة في كل ما وصل اليه الوضع في العراق.

وطالبت المرجعية في مناسبات كثيرة ضرورة العمل على اجراء الإصلاحات المطلوبة، وضرورة عدم التردد أو التأخير في البدء بها، إذ ان الفساد الذي استمر لسنوات طويلة تفاقم وتجذر وتشعب. إذ أكدت المرجعية بهذا الخصوص على " ان معركة الاصلاحات التي نخوضها في هذه الأيام هي ايضاً معركة مصيرية تحدّد مستقبلنا ومستقبل بلدنا ولا خيار لنا شعباً وحكومة الا الانتصار فيها، ولكنه يحتاج الى صبر وأناة وتضافر جهود كل المخلصين من ابناء هذا الشعب "[١٠]. كما طالبت المرجعية السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي أن يضرب بيد من حديد لمن يعبث بأموال الشعب العراقي[١١].

وقد أوضحت المرجعية ان الاصلاح الحكومي يجب أن يقوم في الأساس على[١٢]:

١- اعتماد مبدأ الكفاءة والخبرة والنزاهة في تسنم المناصب الحكومية بدلاً عن المحاصصة الحزبية والطائفية والاثنية.
٢- مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين.
٣- تخفيض النفقات غير الضرورية.

كما أكدت المرجعية على ان الاصلاح يجب أن يكون شاملاً، إذ أشارت الى " ان الحاجة الملحّة والضرورية ان الاصلاح في مختلف اجهزة الدولة ومؤسساتها أمر يدركه الجميع ويُقر به الجميع ايضاً فالكل يعلم ويُقر بأن المشاكل الكثيرة التي يعاني منها شعبنا وبلدنا هي في الجانب الاساس منها نتيجة تفاقم الفساد خلال أكثر من عقد من الزمن ولا يمكن تجاوز هذه المشاكل ورفع معاناة المواطنين الا من خلال اصلاح حقيقي وواسع في كافة المجالات "[١٣].

رابعاً – الحزم الاصلاحية الحكومية:

تتمثل خطورة انتشار الفساد المالي والاداري وتأثيره في مختلف نواحي الحياة ومساسها بمعيشة وأمن العراقيين، كونه بوابة افساد وافشال أي جهد يمكن أن يسهم في معالجة التحديات. وهو ما يؤكد بأن مكافحة الفساد تعد مدخلاً رئيساً ومهماً في معالجة التحديات التي يواجهها العراق.

بهذا المعنى، شدد الدكتور حيدر العبادي على ضرورة ملاحقة الفساد، مؤكداً عزمه في القضاء عليه. إذ أشار بهذا الخصوص الى " ... انني لن اتهاون في ملاحقة الفساد والفاسدين لحين القضاء عليهم وسابقى اطاردهم ... هؤلاء يحاولون التقليل من شأن الاصلاحات لأنها تمسهم ويريدون ان يعرضوا وضع البلد للخطر"[١٤].

ولهذا أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي عدد من القرارات التي تأتي ضمن آليات الحكومة للإصلاح. وهذه القرارات جميعها تستهدف مكافحة الفساد المالي والاداري وتحسين الخدمات، كونها تتصدى لعدة قضايا، منها:

١- خفض النفقات بشكل كبير، ويتم هذا عن طريق:

أ- ترشيق الوزارات بإلغاء عدد منها ودمج أخرى.

ب- إلغاء مناصب الدرجات خاصة خارج الملاك، والتي جاءت نتيجة التوافقات السياسية.

ت- تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وأصحاب الدرجات الخاصة، وتخفيض رواتبهم التقاعدية.

ث- الغاء المخصصات الاستثنائية.

ج- الغاء مواقع المستشارين خارج الملاك الثابت أو المؤقت، وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمس مستشارين لكل رئاسة.

٢- تحسين كفاءة الاداء، وذلك عن طريق:

أ- ابعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة الحزبية والطائفية ، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين على ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال واعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.

ب- ترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي.

٣- مكافحة الفساد، وذلك عن طريق:

أ- فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من اين لك هذا)، ودعوة القضاء الى اعتماد عدد من القضاة المختصين للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين.

وقد جاء في محوري الخدمات ومكافحة الفساد التي تضمنتها الحزمة الأولى من الاصلاحات التي قدمها الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩، عدد من الاصلاحات، وهي[١٥]:

– ما يتعلق بمحور الخدمات:

١- الخروج بحزمة اجراءات لحسم مشاكل الكهرباء في مجالات، الانتاج، النقل والتوزيع، والجباية وعلى ان يُنجز ذلك خلال اسبوعين.

٢- تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع او الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين، ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفوء سواء على مستوى الوزارات، او الحكومات المحلية.

– ما يتعلق بمحور مكافحة الفساد:

١- تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، ويتولى السيد رئيس الوزراء رئاسته، واطلاق حملة (من أين لك هذا) الى جانب مهام المجلس الاخرى، وبالتعاون مع القضاء.

٢- تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقييم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر

في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل ان تكون فاعلة.

٣- فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد ، تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا)، ودعوة القضاء الى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين للتحقيق فبها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون.

مفتوحة دون تحديد، يعد ضعفاً في الآليات المتبعة لإنجاز الإصلاحات، وهو ما سيكون له أثار سلبية غير مرغوبة، منها:

١- يضعف ثقة المواطن بالإصلاحات.

٢- عدم تفاعل المواطن مع الإصلاحات بشكل ايجابي. ومما لا شك فيه ان تفاعل المواطن مع الإصلاحات والاجراءات المتخذة بشأنها، له إسهام كبير في نجاحها.

وضمن الجهود الحكومية لمكافحة الفساد، وصف السيد رئيس مجلس الوزراء الفساد بأنه " عنصر هدام وآفة حقيقية "، مشيراً الى آليتين لمحاربته[١٩]:

١- الآلية الأولى هي المحاسبة والمراقبة والتحقيق.

٢- الآلية الثانية هي معالجة اجرائية ووقائية تمنع وقوع الفساد، وتؤدي الى رفع كفاءة الدولة وتحسين الأداء العام.

كما تتضمن الاستراتيجية[٢٠]:

١- مراجعة لجميع حالات الفساد وما اتخذ بشأنها من قرارات قضائية.

٢- التعاون بين مختلف الجهات الرقابية والموظفين والمواطنين للكشف عن حالات التلاعب والتزوير والفساد الاداري والمالي.

٣- ملاحقة المتورطين بالفساد الموجودين في الخارج، ووضع اجراءات تضمن محاسبتهم واسترجاع الاموال التي بذمتهم.

وضمن الخطط الاصلاحية ترأس السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي المجلس الأعلى لمكافحة للفساد، الذي اتخذ عددا من القرارات في هذا المجال ومنها[٢١]:

١- دعم اجراءات هيئة النزاهة بشأن منع سفر المسؤولين ممن هم على قيد التحقيق وبناء على الادلة المتوفرة لديها.

٢- دعم العاملين في الاجهزة الرقابية (هيئة النزاهة – الرقابة المالية – مكاتب المفتشين العموميين – القضاة – مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان) وتوفير الحماية لهم.

٣- قيام البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية المختصة بمراقبة حسابات وارصدة المسؤولين ومتابعتها على وفق القانون.

٤- تكليف عضو من المجلس الاعلى لمكافحة الفساد بالتنسيق مع قاضي النزاهة المختص ومحقق النزاهة المختص للإسراع بإنجاز الاجراءات المتعلقة بحسم قضايا الفساد الكبيرة.

٥- تحديد آلية لتدقيق مصادر دخل المتعاملين ببيع وشراء العقارات.

خامساً – تأثير الاصلاحات في مواجهة التحديات:

مع كل ما يمكن أن يقال بشأن حجم تأثير الاصلاحات الحكومية في مواجهة هذه التحديات، الا انها وجدت في جزء منها صدى طيب ومرضي لدى جزء غير قليل من الشعب العراقي، لا سيما تلك التي تتعلق بخفض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة ورواتبهم التقاعدية، وشمولهم بالقوانين التي تطبق على موظفي الدولة العراقية.

وقد شخص السيد رئيس مجلس الوزراء، في كلمة له خلال ورشة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية تحت شعار (النهوض بالقطاع الزراعي من اجل دعم الاقتصاد الوطني)، العقبات التي تعترض عملية الاصلاحات وكيفية تجاوزها، والتي تتمثل في[٢٢]:

١- العقبات التراكمية، والعمل جاري وبجهد كبير لتجاوزها.

٢- محاولات عرقلة الاصلاحات التي يقف ورائها بشكل رئيس المتضررين منها، وهي لن تثني رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي عن الاستمرار بالإصلاحات حتى تحقق أهدافها.

وقد أكد السيد العبادي انه سيستمر بتخفيض الانفاق الحكومي حتى في حال ارتفعت أسعار النفط. كما أشار الى ان فرص نجاح الاصلاحات كبيرة وممكنة التحقيق إذا ما تحلينا بالصبر الايجابي وعدم اليأس[٢٣].

ومع التأييد الكامل للإصلاحات وأهميتها الا انها الى الآن لم توفق لما يطمح اليه الشعب العراقي من تغيير حقيقي يمس تفاصيل حياته اليومية. وهنا لابد من الاشارة الى ان

ثقة المواطنين بالإصلاحات تتناسب عكسيا مع الوقت، إذ انه كلما طال الوقت لإجراء الإصلاحات كلما قلت ثقة المواطنين بإنجازها ودرجة أهميتها لهم. ولهذا يتطلب الأمر سرعة في الانجاز، ونوعية الانجاز المتحقق.

وقد أبدت المرجعية في خطبة الجمعة مطلع العام ٢٠١٦ أسفها وعدم رضاها لخطوات الاصلاح، وقالت بهذا الخصوص " في العام الماضي وعلى مدى عدة اشهر طالبنا في خطب الجمعة السلطات الثلاث وجميع الجهات المسؤولة بأن يتخذوا خطوات جادة في مسيرة الاصلاح الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وملاحقة كبار الفاسدين والمفسدين، ولكن انقضى العام ولم يتحقق شيء واضح على ارض الواقع وهذا امر يدعو للأسف الشديد ولا نزيد على هذا الكلام في الوقت الحاضر "[٢٤].

غير ان دعوات المرجعية للأطراف المعنية لم تجد استجابة لها، حتى وصل الأمر بالمرجعية أن تعلن في خطبة الجمعة ما نصه " وقد بُحّت اصواتنا بلا جدوى من تكرار دعوة الاطراف المعنية من مختلف المكونات الى رعاية السلم الاهلي والتعايش السلمي بين ابناء هذا الوطن وحصر السلاح بيد الدولة ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الامور الى ان يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها الا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية، ويجمعوا كلمتهم على ادارة البلد بما يحقق الرفاه والسعادة والتقدّم لأبناء شعبهم ... هذا كله ذكرناه حتى بُحّت اصواتنا "[٢٥]. وفي خطبة الجمعة ٢٠١٦/٢/٥ قررت المرجعية ان لا يكون قراءة النص المكتوب في الخطبة الثانية في كل جمعة والذي يمثل رؤى المرجعية الدينية العليا في الشأن العراقي لا يكون اسبوعياً في الوقت الحاضر، بل يكون ذلك بحسب ما يستجد من الأمور وتقتضيه المناسبات[٢٦].

وقد أعلن السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في شباط ٢٠١٦ عن عزمه تشكيل حكومة تكنوقراط، وهي جزء من عملية الاصلاح الشامل. وجاءت هذه الخطوة استجابة لمطالبات المرجعية الكثيرة والملحة ومطالب الشعب العراقي والمتظاهرين بالإسراع

بإجراء الاصلاحات المطلوبة والشاملة والكفيلة بتحقيق الغرض منها وهو تحسين الوضع الاقتصادي والأمني والخدمي للمواطن العراقي.

سادساً – الدعوة لتشكيل حكومة التكنوقراط وموقف الكتل السياسية منها:

دعى السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في ٢٠١٦/٢/٩ الى اجراء تعديل وزاري جوهري. وقدم السيد رئيس الوزراء وثيقة الاصلاح التي تضمنت " خلاصة تنفيذية حول منهج عمل الحكومة وتحسين الادارة المالية "، والتي شملت (١٠) ملفات هي[٢٧]:

١- المبادئ الوزارية.
٢- معايير اختيار مجلس وزراء من التكنوقراط.
٣- نموذج الاستعراض لمجلس الوزراء.
٤- دور وزراء الحكومة.
٥- تقييم اداء الوزارات.
٦- وثيقة معايير اختيار المرشحين.
٧- تبسيط الاجراءات الحكومية.
٨- مكافحة الفساد.
٩- البرنامج الحكومي وحزم الاصلاحات.
١٠- تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة.

وضمن خطوات الاصلاح التي شرع بها السيد رئيس الوزراء هي ترشيح وزراء تكنوقراط ضمن وزارته، وهو ما تم بالتصويت على عدد منهم في مجلس النواب العراقي، كما في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة النفط ووزارة النقل ووزارة الموارد المائية ووزارة الاعمار والاسكان.

– الخاتمة:

تبنت الحكومة العراقية ممثلة برئيسها الدكتور حيدر العبادي عدد من الاصلاحات، التي تناولت مجالات مختلفة. وهذه الاصلاحات جاءت على خلفية التظاهرات التي خرجت

في محافظات الوسط والجنوب، التي طالبت بتوفير الخدمات، وكشف ومحاربة الفساد، وغيرها من المطالب.

وحصلت الاصلاحات على دعم المرجعية الدينية والدعم الشعبي وهو ما أكسب خطوات الاصلاحات وقرارتها القوة اللازمة للتفاعل معها من قبل الكتل السياسية، وعدم الاعتراض عليها أو معارضتها بشكل علني.

ولهذا نرى في هذه الاصلاحات انها:

١- تتوافر على فرص كبيرة لنجاحها وتحقيق أهدافها، إذا ما تم استثمار عامل الوقت، وزخم تأييد المرجعية الدينية والتأييد الشعبي بشكل جيد.

٢- الجزء الأكبر من القوة التي تتمتع بها هذه الاصلاحات تأتي من التأييد الشعبي للدكتور حيدر العبادي، وتأييد المرجعية الدينية للإصلاحات ومطالبتها رئيس مجلس الوزراء بإظهار القوة في التعامل مع الفساد.

الا انه لحد الآن لم يتم استثمار الفرص المتاحة لهذه الإصلاحات بالشكل الأمثل، وهو ما يمكن أن يؤدي الى تقويض فرص النجاح، وهو ما لا نتمناه.

ولضمان نجاح الاصلاحات يجب العمل على:

١- توظيف موارد القوة التي حظي بها السيد رئيس مجلس الوزراء توظيفاً صحيحاً.

٢- وضع استراتيجية شاملة للإصلاح.

٣- المضي بالإصلاح بخطى ثابتة ومدروسة دراسة جيدة.

٤- حساب عامل الوقت، إذ انه الى الآن لم يتم استثمار الوقت بما يخدم العملية الإصلاحية.

٥- محاسبة الفاسدين، وبما يضمن استرداد الأموال العامة التي استولوا عليها. وهو أمر في غاية الأهمية، إذ انه في أحد أوجهه يمثل رادعاً للفاسدين.

٦- محاسبة من تسببوا بالفساد الإداري، وتحميلهم مسؤولية الهدر الذي تسببوا به لأموال الشعب العراقي، والوقت الذي تم هدره بوجودهم بمواقع لا يستحقونها، ولا يتمكنون من أداء واجباتها.

Government of Dr. Haider Abadi: Reform Challenges and Opportunities

Dr. Ahmed Abdul Amir Al-Anbari

Abstract:

The Cabinet of Haider Al-Ebady face many challenges. First of these is the control of terrorist organization of Daeesh on many Iraqi cities. This challenge cast a lot from Iraqi budget and the yearly balance. This war needs a lot of many furthermore the other challenges. Mr Ebady said in more than one occasion that he is going to move correction to improve the security, economical, political situation in Iraq. The research deals with those above things. The research investigate with the suitable chances for Ebady to get the corrections. The view that Ebady adopted programmed is to treat the challenges that face Iraq in different fields. The freedom of Ebady is not absolute in choosing ministers. He has to go back to the parliament to give them the confidence. He has to get the view of the political sides to nominate the ministers. Those things reject the prime minister to go ahead in this corrective programme

---

المصادر والهوامش:

(١) للتفصيل ينظر: د. أحمد عدنان كاظم، إشكالية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية إلى الإدارات المحلية في العراق رؤية تحليلية في الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٦، ص ١ – ٣٥.

(٢) د.فراس عبدالكريم مُحَمَّد علي، أداء البرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٥ الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥٢، ٢٠١٥، ص ٣٣ – ٣٤.

(٣) نص كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الى الشعب العراقي، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، ٢٠١٦/٢/٩، الموقع الالكتروني لرئيس مجلس الوزراء، http://www.pmo.iq/index.htm

وللتفصيل عن أسعار النفط والموازنات السنوية العراقية للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٥، ينظر: عبدالجبار عبود الحلفي، التوازن الصعب بين سعر برميل النفط وإعداد الموازنة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٥، ص ٣٧ – ٤٣.

(٤) عادل الجبوري، تطبيق النظام الاتحادي – الفيدرالي – في العراق بين متطلبات الواقع وحسابات المصالح، في: مجموعة باحثين، ابحاث حول الفدرالية، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٨٠.

(٥) للتفصيل ينظر: د. آمنة مُحَمّد علي، إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٥، ص ١٠١ – ١٠٣.

(٦) للتفصيل عن آلية تكليف رئيس مجلس الوزراء بحسب الدستور العراقي ٢٠٠٥، ينظر: اقبال عبد الله امين الجيلاوي، الية تكليف رئيس مجلس الوزراء واختصاصاته في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٠، ٢٠١٦، ص ٢٣٩ – ٢٥٨.

(٧) للتفصيل عن الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية، ينظر: د. افين خالد عبدالرحمن، المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني (دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ م أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٣٠، ٢٠١٦، ص ١١٢ – ١١٤.

(٨) المادة (٧٦) الفقرة (ثانياً) من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

(٩) وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤، ٢٠١٤/٩/٧.

(١٠) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٥/٨/٢١، http://www.imamhussain.org/fri/

(١١) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٥/٨/٧، http://www.imamhussain.org/fri/

(١٢) الشيخ عبدالمهدي الكربلائي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٥/١١/٦، http://www.imamhussain.org/fri/

(١٣) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٥/٩/٤، http://www.imamhussain.org/fri/

(١٤) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: لن اتهاون بملاحقة المفسدين وهم يعارضون الاصلاحات لأنها مستهم، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، ٢٠١٥/٩/٢، الموقع الالكتروني لرئيس مجلس الوزراء، http://www.pmo.iq/index.htm

(١٥) نص الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الإستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩، الموقع الالكتروني لرئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، http://www.pmo.iq/index.htm

(١٦) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يصدر امرا ديوانيا بتقليص عدد اعضاء مجلس الوزراء ليكون ٢٢ عضوا بدل ٣٣ عضوا، ٢٠١٥/٨/١٦، الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء، http://www.cabinet.iq/

(١٧) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يقرر إعفاء مائة وثلاثة وعشرين وكيل وزارة ومديراً عاما، ٩/٩/ ٢٠١٥، الموقع الالكتروني لرئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، **http://www.pmo.iq/index.htm**

(١٨) للتفصيل ينظر: المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء يعلن تفاصيل قرار تخفيض الرواتب والرواتب التقاعدية للرئاسات الثلاث والوزراء والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين، ٩/٩/٢٠١٥، الموقع الالكتروني لرئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، **http://www.pmo.iq/index.htm**

(١٩) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: الاصلاحات لن تتوقف ويجب ان تشمل جميع جوانب الدولة والمجتمع، ١٠/٩/٢٠١٥، الموقع الالكتروني لرئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي،

http://www.pmo.iq/index.htm

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يترأس اجتماعا للمجلس الاعلى لمكافحة الفساد، ٣٠/٣/٢٠١٦، الموقع الالكتروني لرئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، **http://www.pmo.iq/index.htm**

(٢٢) رئيس مجلس للوزراء الدكتور حيدر العبادي يشدد على اهمية تطوير القطاع الزراعي ومساهمته الفعلية في زيادة الناتج القومي، ١٤/٩/٢٠١٥، الموقع الالكتروني لرئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، **http://www.cabinet.iq/**

(٢٣) رئيس مجلس للوزراء الدكتور حيدر العبادي يشدد على اهمية تطوير القطاع الزراعي ومساهمته الفعلية في زيادة الناتج القومي، ١٤/٩/٢٠١٥، الموقع الالكتروني لرئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، **http://www.cabinet.iq/**

(٢٤) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٨/١/٢٠١٦،

http://www.imamhussain.org/fri/

(٢٥) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٢/١/٢٠١٦،

http://www.imamhussain.org/fri/

(٢٦) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، ٥/٢/٢٠١٦،

http://www.imamhussain.org/fri/

(٢٧) وثيقة الإصلاحات الشاملة والتعديل الوزاري – المعايير والآليات –، آذار ٢٠١٦.

دراســــــــ